محضر اجتماع لجنة المراجعة

لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

المنعقد بتاريخ 2021/11/24

انه فى يوم الاربعاء الموافق 2021/11/24 فى تمام الساعة الثالثة مساءاً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

وبحضور كل من السادة :

الدكتور / عمرو الشبراويشي	رئيس اللجنة
الدكتور / انور نصر	عضو اللجنة
الأستاذ / ابراهيم البكرى	عضو اللجنة
الأستاذ / البير سامى	مقرر اللجنة

وقد حضرالاجتماع د. وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والأستاذ / رفيق بطانى المديرالمالى للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

1- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2021/8/25
2- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة
3- القوائم المالية للشركة فى 2021/9/30

هذا وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 2021/8/25

عرض الدكتور/ عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق 2021/8/25وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرارالتالى :

اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2021/8/25

ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

احيطت اللجنة علما بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

- اتجهت الشركة خلال الربع الثالث من عام 2021 في تخفيض التسهيلات الائتمانية و زيادة القروض طويلة الاجل وهذا في حد ذاته امر جيد حيث ان نسبة اعباء القروض طويلة الاجل اقل من اعباء التسهيلات الائتمانية
حيث خفضت التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 47.8 مليون جنيه حيث كان رصيدها في 2021/6/30 نحو 706.8 مليون جنيه واصبح في 2021/9/30 نحو 659 مليون جنيه بينما القروض المتوسطة و طويلة الاجل ارتفعت بنحو 86.6 مليون جنيه حيث كان رصيدها في 2021/6/30 نحو 272.4 مليون جنيه واصبح في 2021/9/30 نحو 359 مليون جنيه

وقد تبين لنا ان القروض متوسطة و طويلة الاجل والبالغ رصيدها في 2021/9/30 نحو 359 مليون جنيه قد استخدمت في تمويل ما يلي :
مباني و انشاءات وتجهيزات 191.8 مليون جنيه – الات ومعدات 148.6 مليون جنيه – ابحاث علي مستحضرات جديدة 18.6 مليون جنية

ثالثا: القوائم المالية للشركة فى 2021/9/30

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة فى 2021/9/30 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلى

1- حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها 1591 مليون جنية خلال التسعه شهور الاولي من عام 2021 بزيادة قدرها نحو 407.5 مليون جنية عن مبيعات نفس الفترة من عام 2020 والبالغ قدرها نحو 1183.5 مليون جنيه و بنسبة زيادة قدرها 34.4 % وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة

2- بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 66.7 % خلال التسعه شهور الاولي من عام 2021 بينما كانت نسبتها 69.5% خلال نفس الفترة من عام 2020 اي بفارق 2.8 % وهذا امر جيد

3- حققت الشركة صافي ربح بلغ قدره نحو 225.6 مليون جنيه خلال التسعه شهور الاولي من عام 2021 بزياده قدرها نحو 129.5 مليون جنيه عن صافي الربح المحقق لنفس الفترة من عام 2020 والبالغ قدره نحو 96.1 مليون جنيه وهذا امر جيد للغايه تشكر عليه ادارة الشركة اي ان صافي الربح المحقق خلال التسعه شهور الاولي من عام 2021 يمثل 2.35 مره الربح المحقق لنفس الفترة من عام 2020 وترجع تلك الزيادة بصفة اساسية الي ما يلي :

- زيادة في قيمة المبيعات بنحو 407.5 مليون جنية وانخفاض نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات بنسبة 2.8 % مما ادي الي ان مجمل الربح قد بلغ نحو 529.3 مليون جنيه في 2021/9/30 بزيادة قدرها نحو 167.8 مليون جنيه عن مجمل الربح المحقق في 2020/9/30 والبالغ قدره نحو 361.5 مليون جنيه
- زيادة المصروفات البيعية و التسويقية نحو 35.9 مليون جنيه
- زيادة في المصروفات العمومية و الادارية نحو 2.8 مليون جنيه
- زيادة في مصروفات البحث و التطويربنحو 1.1 مليون جنيه
- زيادة في الايرادات التمويلية بنحو 9.9 مليون جنيه
- خفض في فوائد التسهيلات الائتمانية بنحو 15.1 مليون جنيه
- خفض في المخصصات المكونة بنحو 1.2 مليون جنيه
- زيادة في ضريبة الدخل بنحو 38.6 مليون جنيه

4- تنفيذا لسياسة التوسعات التى تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق علي المشروعات تحت التنفيذ خلال التسعه شهور الاولي من عام 2021 نحو 172.6 مليون جنية ويضاف اليه رصيد اول المدة نحو 356.2 مليون جنية يخصم المحول الي الاصول الثابتة خلال الفترة نحو 14.1 مليون جنية والمحول الي المصروفات نحو 768 الف جنيه ليصبح رصيد المشروعات تحت التنفيذ في 2021/9/30 نحو 514 مليون جنيه

5- بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض فى 2021/9/30 نحو 373.4 مليون جنية مقابل نحو 330.3 مليون جنية في 2020/12/31 معني ذلك ان الشركة حصلت قيمة مبيعاتها خلال الفترة والبالغ قيمتها نحو 1591 مليون جنية وبفارق نحو 43.1 مليون جنية وهذا امر جيد ولازالت اللجنة توصي بتنشيط عملية التحصيل و منح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق ذلك حيث ان زيادة المديونية لدي العملاء تاثر بالتالي علي السيولة النقدية لدي الشركة مما يدفعها الي الاقتراض من البنوك و تحميل اعباء تمويل تؤثر علي ربحية الشركة

6- لازالت الشركة تحتفظ بقدر كبير من العملات الاجنبية ضمن ارصدتها النقدية و التي بلغت نحو 255.4 مليون جنية في 2021/9/30 منها عملات اجنبية بما يعادل نحو 252.4 مليون جنيه وان كان رصيد النقدية بصفة عامه خفض نحو 23.8 مليون جنيه حيث كان رصيدها في 2020/12/31 نحو 279.2 مليون جنيه منها عملات اجنبية بما يعادل نحو 271.2 مليون جنيه ولازالت لجنة المراجعة توصي بان يكون رصيد النقدية من العملات الاجنبية المحتفظ بها في حدود ما يعادل 100 مليون جنيه حيث ان سياسة البنك المركزي تسمح بتوفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الخامات و مستلزمات

الانتاج من الخارج بسعر الصرف في تاريخ فتح الاعتمادات او التحويلات للشركات التي يتم منها الاستيراد كما ان تخفيض رصيد النقدية المحتفظ بها يؤدي الي تخفيض اعباء التمويل بلا شك مما يحسن من ربحية الشركة

7- بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية و القروض متوسطة و طويلة الاجل نحو 1018 مليون جنيه في 2021/9/30 (تسهيلات الائتمانية 659 مليون جنية و قروض متوسطة و طويلة الاجل 359 مليون جنية) بينما كان رصيدها في 2020/12/31 نحو 816.3 مليون جنيه (تسهيلات الائتمانية نحو 687.6 مليون جنية و قروض متوسطة و طويلة الاجل نحو 128.7 مليون جنية) اي ان الزيادة في التسهيلات الائتمانية و القروض متوسطة الاجل خلال التسعه شهور الاولي من عام 2021 بنحو 201.7 مليون جنيه
وقد بلغت فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحملتها الشركة خلال الفترة من 2021/1/1 وحتي 2021/9/30 نحو 34.2 مليون جنيه ويجب تحصيل جانب كبيرمن المديونية المستحقة لدي العملاء و كذا تخفيض رصيد المخزون من المواد الخام و مواد التعبئة و التغليف الي الحد الامثل الذي يمثل احتياجات ثلاثة اشهر وهذا ما ناماله من ادارة الشئون المالية والادارات المرتبطة بها
هذا ويجب فصل بند الاضمحلال في قيمة العملاء عن بند المصروفات التمويلية بحيث يكون كل بند مستقلا بذاته

8- بمتابعة ارصدة المخزون في 2021/9/30 تبين ما يلي:

- بلغ رصيد المخزون من المواد الخام ما قيمته نحو 272 مليون جنيه تمثل احتياجات 3.9 شهر اي نحو 4 شهوراي بزيادة قدرها 1 شهر عن الحد الامثل والبالغ ثلاثة اشهر اي ان الزيادة في رصيد المخزون من المواد الخام عن الحد الامثل تبلغ قيمته 69 مليون جنيه

- بلغ رصيد المخزون من مواد التعبئة والتغليف ما قيمته نحو 104 مليون جنيه يمثل احتياجات 8.3 شهر بزيادة قدرها 5.3 شهر عن الحد الامثل والبالغ ثلاثة اشهراي ان الزيادة في رصيد مخزون مواد التعبئة والتغليف عن الحد الامثل تبلغ قيمته نحو 66.2 مليون جنيه

وبالتالي فان الزيادة في قيمة ارصده المخزون من المواد الخام و مواد التعبئة والتغليف عن الحد الامثل تبلغ قيمتها نحو 135.2 مليون جنيه لو تم توفيرها سيؤدي ذلك الي تخفيض التسهيلات الائتمانية وبالتالي تخفيض اعباء التمويل و تحسين ربحية الشركة

- بلغ رصيد المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل في 2021/9/30 ما قيمته نحو 167.8 مليون جنيه (127 مليون جنية قيمة انتاج تام بالاضافة الي ما قيمته 40.8 مليون جنيه انتاج تحت التشغيل) وهذا الرصيد يمثل 1.4 شهر من تكلفة المبيعات وهو في حدود الحد الامثل والذي يقدر 1.5 شهر من تكلفة المبيعات

و لجنة المراجعة لازالت توصي بان يكون رصيد المخزون من المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف في حدود احتياجات 3 اشهرو رصيد الانتاج التام و تحت التشغيل في حدود 1.5 شهر من تكلفة المبيعات

هذا و قد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التى اتبعت فى اعداد القوائم المالية للشركة وانها متماشية مع معاييرالمحاسبة المصرية وتوصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة فى 2021/9/30 على مجلس الادارة للاعتماد

ملخص توصيات اللجنة :

1-عرض القوائم المالية للشركة فى 2021/9/30 على مجلس الادارة للاعتماد
2- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
3- العمل على زيادة تصديرمنتجات الشركة للخارج
4- يجب ان لا تزيد ارصدة المخزون من المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف عن احتياجات انتاج ثلاثة اشهر وان تكون ارصدة المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل في حدود شهر ونصف فقط من تكلفة المبيعات وان لا يزيد رصيد النقدية عن 100 مليون جنية او ما يعادلها من العملات الاجنبية .

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنه بالشكر للسادة الحضور ورفعت الجلسة

البير سامى	**عمرو الشبراويشى**
مقرر اللجنة	**رئيس اللجنة**